واقع دراسات جدوى المشاريع الإنشائية في الجزائر: الصعوبات والحلول

د. محمود واضح – جامعة الحاج لخضر– باتنة1

د. جمال جعيل – جامعة الحاج لخضر– باتنة1

تاريخ الاستلام: 19-05-2019 تاريخ القبول: 25-06-2019 تاريخ النشر: 31-07-2019

ملخص

تلعب المشاريع الإنشائية كالسدود والطرق والجسور والمباني دورا محوريا في الاقتصاد الوطني لارتباطها بجميع القطاعات الاقتصادية في البلد ومساهمتها في رفع مستوى الدخل الوطني وتشجيع الاستثمار وخلق مناصب شغل. وتكمن أهميتها أيضا في كون عوائدها قد تمتد لعدة عقود فتستفيد من نتائجها الأجيال المتعاقبة. وبالنظر للتكاليف المرتفعة لهذه المشاريع وما ينطوي عليه إنجازها من مخاطر مختلفة؛ تبرز أهمية دراسات الجدوى في ترشيد هذه المشاريع، فنجاحها يعتمد على دقة هذه الدراسات وشموليتها باعتبارها مرحلة مهمة وحساسة من دورة حياة المشروع الإنشائي. فهي تشكل القاعدة لما يليها من المراحل المتتالية الأخرى كالتخطيط والتنفيذ والتشغيل.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح أهمية دراسات جدوى المشاريع الإنشائية ودورها الفعال في نجاحها من خلال الاستغلال الأمثل للموارد وتفادي التبذير، وتحقيق أهدافها المخططة في الوقت المحدد وبالتكلفة الملائمة والجودة المطلوبة دون أن ننسى واقعها في الجزائر والنقائص والصعوبات التي تعاني منها.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الإنشائية، دراسات الجدوى، دورة حياة المشروع، الاقتصاد الوطني.

Résumé :

Les projets de construction comme les barrages, les autoroutes, les ponts et les bâtiments, jouent un rôle primordial dans l'économie nationale vu leur dépendance de tous les secteurs économiques dans tous les pays. Ces projets contribuent dans l'augmentation du revenu national et l'encouragement de l'investissement ainsi que la création des postes de travail. Son importance réside dans le fait que ses revenus s'étendent sur plusieurs générations. Vu le coût surélevé de ses projets et les risques

éventuels qui résultent de leur réalisation, apparait l'importance des études de faisabilité dans la rationalisation des projets. Leur réussite dépend alors de la précision de ces études et leur cernement, étant donné qu'elle constitue une étape importante dans le cycle de vie du projet de construction ; elle forme, donc, la base des étapes qui la succèdent comme la planification, la réalisation et l'exploitation.

Cet article vise à mettre en exergue les études de faisabilité des projets de construction et leur rôle effectif dans leur réussite en exploitant rationnellement les ressources ainsi que la réalisation des objectifs tracés concernant les délais précis, le coût adéquat et la qualité désirée sans oublier sa réalité en Algérie et les manques et les contraintes dont elles souffrent.

Mots clés : projets de construction**,** études de faisabilité, cycle de vie du projet, économie nationale.

مقدمة

يعتبر موضوع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الإنشائية من أبرز المواضيع التي يستند إليها المستثمر أو متخذ القرار، وقد برزت تلك الأهمية كنتيجة للدور الفعال للمشاريع الإنشائية في تحريك عجلة النمو الاقتصادي للبلد، سواء كانت هذه المشاريع عامة أو خاصة، فالمشاريع الإنشائية تشكل البني التحتية والأساس الذي تقوم عليه أي تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. كون آثارها على الاقتصاد وعوائدها الاجتماعية لا يستأثر بها جيلا واحدا بل قد تتمتع بعوائدها أجيال متعاقبة، وخاصة إذا توفرت لها العناية والصيانة المطلوبة.

فالمشاريع الإنشائية تساهم في زيادة الدخل القومي بالإضافة إلى زيادة الإنتاج، ودعم ميزان المدفوعات، ولذلك أولت الدول المتقدمة اهتماما كبيرا لهذا النوع من المشاريع من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة لها، والقيام بدراسات الجدوى من أجل تفعيل القرارات الاستثمارية وبالتالي يجب على الدول النامية إذا أرادت تحقيق التنمية الاقتصادية فلابد أن تولي اهتماما كبيرا للمشاريع الإنشائية ودراسات الجدوى.

تكمن أهمية دراسات الجدوى في كون المشاريع الإنشائية تنطوي على كثير من المخاطر، كخطر عدم الانجاز في الوقت المحدد مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانجاز، أو الانجاز في الوقت المحدد ولكن مع زيادة في التكاليف المخططة مما يؤدي إلى خسارة مالية كبيرة يتحملها صاحب المشروع، أو الانجاز بجودة أقل مما هو مطلوب مما يعرض الإدارة للمساءلة.

إشكالية البحث:

ومما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية كما يلي: **ما هو دور دراسات الجدوى في نجاح المشاريع الإنشائية، وما هي مبررات الحاجة إليها؟ وما هو واقعها في الجزائر؟**

أهمية البحث:

ينطوي البحث على أهمية بالغة كون دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الإنشائية أداة علمية على درجة عالية من الأهمية لدعم صناعة القرارات في ظل ارتفاع درجة المخاطرة وعدم التأكد. فنجاح المشروع وتقليل المخاطر الممكنة الوقوع، يتطلب القيام بإعداد دراسات الجدوى المطلوبة. يتأكد من خلالها صاحب المشروع ليس فقط من إمكانية الانطلاق في الانجاز، بل وتحقيقه لأرباح وعائد يفوق تكلفة الأموال المستثمرة. وكذلك تبرز أهمية هذا الموضوع في الدول النامية التي تتميز بالندرة الواضحة في الموارد المالية المتاحة مما يحتم عليها الاستخدام الأمثل لها.

أهداف البحث:

كأي بحث علمي فإن هذه الورقة البحثية تتطلع إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أهمها:

- لفت انتباه المهتمين من مديرين ومسيرين إلى دور دراسات الجدوى في نجاح المشاريع الإنشائية؛
- إبراز أهمية دراسات الجدوى باعتبارها مرحلة أساسية من مراحل دورة حياة المشروع الإنشائي؛
- الإشارة إلى الدور الكبير الذي تلعبه المشاريع الإنشائية في الاقتصاد الوطني باعتبارها تشكل البنى التحتية التي تساهم في تطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة؛
- التأكيد على مخاطر المشاريع الإنشائية وخاصة فيما يتعلق بارتفاع تكاليفها المالية، وهو ما يحتم على إدارة المشروع الاهتمام بدراسات الجدوى بجميع أنواعها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها لتفادي فشل المشروع.

المنهج المستخدم:

تتبنى هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحليل أبعاد الإشكالية والإجابة على الأسئلة المطروحة، ولتجسيد ذلك فقد تم الاستناد على البحوث المتخصصة، التقارير والدوريات وأمهات الكتب المتعلقة بالموضوع. وعلى ضوء ذلك تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية وهي:

المحور الأول: الإطار النظري للمشاريع الإنشائية؛

المحور الثاني: دراسات جدوى المشاريع الإنشائية؛

المحور الثالث: واقع دراسات جدوى المشاريع الإنشائية في الجزائر.

المحور الأول: الإطار النظري للمشاريع الإنشائية

1- تعريف المشروع الإنشائي:

لقد تعددت التعريفات لمفهوم المشروع الإنشائي وذلك لاختلاف وتعدد المشاريع فقد عرفه معهد إدارة المشروع الأمريكي (PMI) بأنه " مسعى مؤقت يتعهد فيه لإنتاج سلعة أو خدمة أو نتيجة فريدة من نوعها"[1]

وتعرفه منظمة المواصفات العالمية (ISO 10006): "المشروع عملية فريدة تتكون من مجموعة من النشاطات المتناسقة والمترابطة بينها، لها تاريخ بداية ونهاية، والموجهة نحو تحقيق هدف محدد وفقا للمتطلبات المحددة وتتمثل في الزمن، التكلفة، الموارد"[2].ويرى البعض، أن المشاريع الإنشائية تقتصر على مشاريع المباني السكنية؛ ولكن كلمة المشروع الإنشائي تشمل جميع المنشآت ومشاريع التشييد التي تقام على سطح الكرة الأرضية، وباطنها، وفي أعماق البحر، وحديثا في الفضاء الخارجي،[3]ويمكن تعريفه أيضا بأنه عبارة عن مشروع تنموي ذو وزن وتأثير على البنية الأساسية وصناعة الإنشاءات وكذلك الاقتصاد الوطني، ويحتاج إلى استثمار اقتصادي ووقت للتنفيذ، وأعداد كبيرة من القوى العاملة على حسب حجم ونوع المشروع. ويعرف كذلك بأنه "إدارة الموارد الأساسية اللازمة لعملية الإنشاء من عمالة ومواد ومعدات ومقاولي باطن بهدف الانتهاء من تنفيذه في الزمن المحدد وفي حدود الميزانية المقدرة له وطبقا للمواصفات والجودة المطلوبة".[4]

مما سبق يمكن تعريف المشروع الإنشائي بأنه مشروع تنموي، يتم القيام به مرة واحدة بهدف تحقيق إنجازات محددة وهو ذو طبيعة خاصة لا تتكرر، وله بداية ونهاية محددة، ويتم انجازه في حدود ميزانية معينة، ووفقا لمقاييس الجودة المطلوبة.

2- خصائص المشاريع الإنشائية:

تتميز المشاريع الإنشائية عن غيرها من المشاريع بعدد من الخصائص، نذكر منها:

- يتطلب تصميمها وتنفيذها مجموعة من التخصصات الهندسية المختلفة؛
- تحتاج إلى عدد كبير من العمالة الفنية من تخصصات مختلفة؛

- يتطلب تنفيذ بعضها إلى وقت طويل حسب حجم المشروع وبيئته، فقد يستغرق الانجاز عدة سنوات؛
- تحتاج لمعدلات عالية ومنتظمة من الدفعات النقدية؛
- تحتاج لتمويلات مالية وإجراءات تعاقدية وقانونية؛
- تحتاج إلى التخطيط المسبق والمعرفة بالمخاطر والتوقعات المستقبلية؛
- تحتاج لهيكل تنظيمي وإدارة مختلفة ومتخصصة؛
- تساهم في رفع مستوى المعيشة لقطاع كبير من أفراد المجتمع؛
- تساعد على ابتكار أنواع جديدة من المواد الأولية المحلية المستخدمة في التشييد.

3- أهمية المشاريع الإنشائية:

تكمن أهمية المشاريع الإنشائية في قدرتها على تحريك عدد كبير من القطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بها كالنقل والصناعات الميكانيكية والكهرباء والزجاج والخشب ومواد البناء المختلفة، مما ينشط كثيرا من فرص المناولة للمؤسسات الصغيرة والحرفيين، ويساهم في خلق فرص التشغيل لأصحاب المهارات وكذلك لليد العاملة التي ليس لها تكوين عال. أي أن المشاريع الإنشائية تتميز بأهميتها الاقتصادية سواء على المستوى الكلي (الاقتصاد الوطني) أو على المستوى الجزئي.

3-1 أهمية المشاريع الإنشائية على المستوى الكلي:

-ارتباط المشاريع الإنشائية بجميع القطاعات الاقتصادية على المستوى الوطني؛

-تحقيق خطط التنمية الوطنية الهادفة لغايات وطنية أو لأهداف اقتصادية؛

-إمكانية تنشيط الاستثمار الوطني والأجنبي؛

- المساهمة في زيادة الدخل الوطني؛

- توفير مناصب شغل كثيرة كونه يعتمد على كثافة في اليد العاملة التي لا تحتاج إلى تكوين عال المستوى نظرا لطبيعة العمل في المشاريع الإنشائية؛

- مواجهة الاحتياجات المتزايدة في البنى التحتية كالطرق والسدود والمساكن الناتجة عن الزيادة في أعداد السكان؛

- تكوين قاعدة بشرية مدربة وماهرة للعمل في هذا المجال ونقل التكنولوجيا من خلال الشراكة الأجنبية.

– المساهمة في استغلال بعض المواد الأولية المحلية، بما يساعد على فتح فرص التوظيف للعمالة المحلية؛

– المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الجغرافية في البلد لإحداث التوازن الجهوي وتوزيع الدخل بشكل عادل على السكان.

2-3 أهمية المشاريع الإنشائية على المستوى الجزئي (مؤسسات الانجاز):

– رفع مرد ودية المؤسسات التي تقوم بتنفيذ وانجاز هذه المشاريع؛

– تحسين تنافسية المؤسسات من خلال جودة تنفيذها؛

– استمرارية ونمو مؤسسات الانجاز يعتمد على تزايد وكثرة المشاريع الإنشائية؛

– يمكن أن يساهم إنجاز بعض المشاريع الإنشائية من قبل الشركات الأجنبية بالشراكة مع المؤسسات الوطنية في نقل الخبرات والتكنولوجيا نحو الدول النامية؛

– تطوير نشاط المناولة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة المتخصصة في بعض المجلات الإنتاجية.

4- دورة حياة المشروع الإنشائي ومعيار نجاحه

4-1 دورة حياة المشروع الإنشائي:

يمر المشروع الإنشائي بمراحل مختلفة، قد تختلف في عددها حسب طبيعة المشروع، حجمه، ونوعه (عام، خاص).[5] وبصفة عامة فإن دورة حياة المشروع قد تأخذ المراحل التالية: مرحلة التقديم والتعريف بالمشروع (دراسات الجدوى)، مرحلة التصميم والتخطيط، مرحلة التعاقد، مرحلة الإنشاء أو التنفيذ، مرحلة الانتهاء والتسليم ومرحلة التشغيل. ويلاحظ بأن دراسات الجدوى تعتبر مرحلة حاسمة من هذه المراحل لأنه في بعض الأحيان قد يتوقف الانجاز عند هذه المرحلة إذا كان الاقبال على إنجاز المشروع ينطوي على مخاطر كبيرة، كأن تظهر الدراسة الاقتصادية باستحالة الإنجاز في ظل ندرة الموارد المالية المتوفرة مقارنة بالتكاليف المتوقعة، أو بسبب الآثار البيئية الخطيرة على السكان والزراعة.

4-2 معيار نجاح أو فشل المشروع الإنشائي

يتوقف نجاح أو فشل المشروع على معيارين وهما:[6]

– تحقيق أهداف المشروع، والتي يمكن تقسيمها إلى نوعين: الأهداف المتعلقة بالمشروع في حد ذاته والمتمثلة في الوقت، التكلفة، الجودة، وكذلك الأهداف التجارية أو الأهداف التي أنشأ من اجلها المشروع؛

– تلبية تطلعات الجهات المعنية أو أصحاب المصلحة والمتمثلة في أطراف المشروع.

وهنا يمكن أن يطرح السؤال التالي: هل يمكن أن نعتبر المشروع ناجحا إذا تم إنجازه في الوقت المحدد وضمن الميزانية المتفق عليها وطبقا لمعايير الجودة المعتمدة، طالما أن هذا المشروع لم يحقق أهدافه التجارية بعد التشغيل؟

للإجابة على هذا السؤال يجب التمييز بين نجاح المشروع ونجاح إدارة المشروع، فنجاح إدارة المشروع لا يؤدي بالضرورة إلى نجاح المشروع أو العكس وهذا راجع إلى أن نطاق المشروع يمتد إلى ما بعد تشغيله، وتحقيق أهدافه المرجوة، وكذلك يكون المشروع متعدد الأطراف وبالتالي يجب أن يكون هناك تعاون وتنسيق بين هذه الأطراف فيما يحقق نجاح المشروع وتفادي فشله، وتحقيق تطلعات الجهات المعنية بالمشروع.

المحور الثاني: دراسات جدوى المشاريع الإنشائية

أولا– الإطار النظري لدراسات الجدوى

1– تعريف دراسات الجدوى

يزخر الأدب المالي بالعديد من المصطلحات التي تشير إلى دراسة جدوى المشاريع مثل: دراسة الجدوى الاقتصادية، جدوى الاستثمار، تقييم الاستثمار، تقييم المشروعات، موازنة رأس المال، اقتصاديات المشروع، ... الخ. ويعتبر مصطلح دراسة الجدوى الاقتصادية الأكثر شيوعا في الاستخدام، وباعتبارها القاعدة الأساسية أو اللبنة الأولى في نجاح المشروعات.

ورغم تعدد المفاهيم إلا أنه يمكن التمييز ببساطة بين مفهومين لدراسة الجدوى: "المفهوم الأول ويتميز بالشمول وفيه تعنى دراسة الجدوى كل الدراسات التي تتعلق بالفرصة الاستثمارية في مراحلها المختلفة منذ أن كانت فكرة حتى الوصول إلى القرار النهائي بقبول الفكرة (باعتبارها مبررة اقتصاديا) أو رفض هذه الفكرة غير المبررة اقتصاديا. أما المفهوم الثاني الضيق فيحصر دراسة الجدوى في المرحلة بين بداية المشروع كفكرة والمرحلة السابقة للتقييم".[7]

ومما سبق نستنتج أن الهدف العام الرئيسي لدراسة الجدوى، يتمثل في تقرير مدى صلاحية المشروع موضع الدراسة من عدمه، أي مدى إمكانية تحقيق المشروع لأهدافه المرجوة.

2– أهمية ومبررات دراسات الجدوى

يمكن تلخيص أهمية ومبررات دراسة الجدوى الاقتصادية بالنسبة للعديد من الأطراف وتتمثل فيما يلي:

2-1- أهمية دراسة الجدوى بالنسبة للمستثمر الفرد:

- تعتبر دراسة الجدوى أداة لاتخاذ القرار الاستثماري حيث تساعد على الوصول إلى اختيار أفضل البدائل الاستثمارية باستخدام الموارد المتاحة أحسن استخدام؛
- تمكن دراسة الجدوى المستثمر من تجنب المخاطر والخسائر وضياع الموارد؛
- تشكل دراسة الجدوى وسيلة عملية تساعد متخذ القرار الاستثماري على المفاضلة بين فرص الاستثمار المتاحة وبما يحقق أهدافه؛
- تمثل دليلا للمستثمر على ضوء ما تحمله من نتائج ومعلومات خلال المراحل المختلفة لتنفيذ المشروع يمكن الرجوع إليها في مختلف مراحل التنفيذ.[8]

2-2- أهمية دراسة الجدوى بالنسبة للمشروع (المؤسسة):

- تعتبر دراسة الجدوى الأساس في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإقامة المشروع كشراء الأراضي، إقامة المباني، توريد الآلات، والمعدات؛
- إظهار مدى قدرة المشروع في تحقيق أهداف المؤسسة في حد ذاتها؛
- مساهمة الدراسة في تحديد المصادر المناسبة والمتاحة للمؤسسة من اجل تمويل الاحتياجات الخاصة بالمشروع.[9]

2-3-أهمية دراسة الجدوى بالنسبة للدولة والمجتمع:

- تساهم دراسة الجدوى الاقتصادية في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى القومي، وذلك بتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة على المستوى الكلي، ثم ترتيب تلك الفرص حسب أهميتها وأولويتها؛
- تقدم دراسة الجدوى للدولة مجموعة من المعايير وأساليب على أساسها يتم اختيار المشروعات ذات النفع العام، والمفاضلة بينها؛
- تشكل المشروعات القاعدة الأساسية في تنفيذ خطة التنمية وتعمل دراسة الجدوى على تحديد علاقة المشروع محل الدراسة بغيره من المشروعات الأخرى لضمان تجانس الأهداف المحددة في الخطة التنموية.

- لا تمنح الدولة ترخيصا بإقامة المشروع إلا بعد التأكد أن الأعباء الاجتماعية الناتجة عن المشروع أقل ما يمكن وأن العوائد والمنافع الاجتماعية التي يحققها المشروع للمجتمع أكبر ما يمكن.

2-4- أهمية دراسة الجدوى بالنسبة للبنك ومؤسسات التمويل:

يمكن تلخيصها في ما يلي:[10]

- تولي الجهات الممولة للمشاريع أهمية كبيرة لدراسات الجدوى، فالبنوك والمؤسسات المالية لا تتخذ قرارات تمويل المشروع ومنح القروض إلا بعد الاطلاع على دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية وتحليلها والتأكد من دقتها وصحة البيانات الواردة فيها؛
- دراسات الجدوى تسمح للجهة الممولة بالتأكد من القدرات المالية للمستثمر ومن إمكاناته المادية والبشرية والخبرة المكتسبة في انجاز المشاريع الإنشائية والتي تتميز بارتفاع تكاليف الانجاز ومن ثم الخسائر الكبيرة في حال الفشل في الانجاز.

3- تصنيفات دراسة الجدوى:

تصنف دراسات الجدوى الاقتصادية حسب المعيار المعتمد في التصنيف، ولذلك يمكن التمييز بين التصنيفات التالية:[11]

التصنيف النفعي يميز بين دراسات الجدوى وفقا لصاحب المنفعة، وبدلك نميز بين دراسات الجدوى على مستوى المشروع (الربحية التجارية)، ودراسات الجدوى على المستوى القومي (الربحية الاجتماعية)، أما التصنيف الوظيفي فيركز على الوظائف المتعددة لإعداد دراسة الجدوى وهي: الوظيفة القانونية والبيئية، الوظيفة التسويقية، الوظيفة الفنية أو الهندسية، الوظيفة المالية، والوظيفة الاجتماعية أو القومية. وأخيرا التصنيف التحليلي الذي يميز بين دراسات جدوى المشاريع وفقا لاختلاف درجة التفصيل وعمق التحليل المستخدم في الدراسة، وفيها نميز بين دراسة الجدوى المبدئية ودراسة الجدوى التفصيلية.[12] وتتقسم هذه الأخيرة أو يمكن تصنيفها حسب المعيار أو التصنيف الثاني الوظيفي (الجدوى القانونية والبيئية والجدوى التسويقية، الجدوى الفنية أو الهندسية، الجدوى المالية، الجدوى الاجتماعية ...).

وبصفة عامة فإن طبيعة ونوع المشروع وكذلك الهدف الذي أنشئ من أجله هو الذي يحدد نوع الدراسة ونوع المعلومات التي نود أن نحصل عليها، فإذا كان المشروع الاستثماري يرجا منه تحقيق

الربح فالدراسة الأساسية المطلوبة هي الدراسة التسويقية، أما إذا كان المشروع مثلا بني تحتية فالدراسة الأساسية هي الدراسة التنموية والفنية، دون أن ننسى الدراسات الأخرى البيئية القانونية التي ترتبط بجميع الدراسات مهما كان نوعها.

ثانيا –دراسة جدوى المشروع الإنشائي

تختلف الجدوى المطلوبة باختلاف الهدف الذي يحدده المالك أو صاحب العمل من المشروع، هذا الهدف هو المحرك والدافع لفكرة المشروع أصلا، فإذا كان المشروع تابعا للقطاع الخاص فالغالب أن الجدوى الاقتصادية هي المحفز لفكرة المشروع، أما إذا كان المشروع يتبع القطاع العام فقد تكون الجدوى اقتصادية وقد تكون تنموية بحسب طبيعة المشروع وما يراد منه تحقيقه.

وكما أشرنا سابقا فإن الدراسة تتحدد وفقا لطبعة المشروع ونوعه وهدفه وبالتالي الدراسة الأساسية في المشروع الإنشائي بالدرجة الأولى هي الدراسة الفنية الهندسية، وتليها الدراسة الاقتصادية إذا كان الهدف ربحي، وتليها الدراسة التنموية إذا كان الهدف تنموي دون أن ننسى الدراسات القانونية والبيئية.

ويمكن إبراز أنواع جدوى المشروع الإنشائي فيما يلي:[13]

1- الجدوى الفنية للمشروع الانشائي:

تعني إمكانية تنفيذ المشروع فنيا (هندسيا) أو نظاميا (إجرائيا)، وهي جدوى مهمة تحدد في بعض الأحيان مدى إمكانية القيام بتنفيذ المشروع وظهوره إلى حيز الوجود. إن كلا من الجدوى الاقتصادية و الجدوى التنموية تعتمد على الجدوى الفنية، لهذا يجب إدخالها في الدراسات الأولية لمعرفة فيما إذا كان هناك عوائق فنية بحتة أو بيئية أو نظامية تمنع أو تحول دون إمكانية قيام المشروع، أو إذا كان تذليلا تلك العقبات أو العوائق يتطلب مبالغ مالية إضافية طائلة تؤثر على الجدوى الاقتصادية أو التنموية و بالتالي تكون البدائل الأخرى أكثر إغراء، مثال ذلك ضعف التربة إذا كان المشروع سدا، أو وجود جبال شاهقة إذا كان المشروع طريقا أو مطارا وان هناك أنظمة حكومية تقيد حجم المشروع أو ارتفاع المباني مثل أنظمة البلدية أو أنظمة البيئة و غيرها.

بعد ثبوت الجدوى بأنواعها والتحقق منها لإقامة المشروع نتيجة للدراسات الأولية يتم الانتقال إلى مرحلة أخرى أكثر تحديدا من الناحية الهندسية ألا وهي بلورة ملامح المشروع الفنية وتحديد تفصيلاته الأولية والتي منها:

- اختيار الموقع المناسب لإقامة المشروع بناء على نوعه وطبيعته؛
- تحديد حجم المشروع وطاقته من خلال تحديد مجال العمل؛
- اختيار المساحة المناسبة للموقع؛
- تحديد الجدول الزمني التقريبي لبدء تنفيذ المشروع؛
- تحديد طريقة التصميم وإعداد وثائق العقد من مخططات ومواصفات وكميات وغيرها؛
- اختيار من سيقوم بالتصميم وإعداد الوثائق؛
- تحديد الجدول الزمني لفترة التصميم وموعد التسليم لوثائق التصميم؛
- تحديد الجدول الزمني اللازم للتنفيذ والبدء التقريبي للتشغيل.

ويجب التأكيد على أهمية الجدوى الفنية للمشروع الإنشائي دون أن نهمل الدراسة البيئية والقانونية، حيث يمكن إدراجهما ضمن الدراسة الفنية باعتبارهما الأساس الذي تقوم عليه دراسات الجدوى.

2- الجدوى الاقتصادية للمشروع الإنشائي

ترتكز الجدوى الاقتصادية المطلوبة من المشروع على العائد المادي أو الاقتصادي المأمول تحقيقه بعد إنجازه وتشغيله، حيث يجب أن تكون مبنية على دراسة مستفيضة للتكلفة الإجمالية المتوقعة والمكونة من التكاليف المباشرة مثل: ثمن شراء ارض الموقع وجميع المبالغ المالية التي سوف تصرف على التصميم والتنفيذ والتشغيل والصيانة، كما تشمل التكاليف غير المباشرة مثل: تكاليف الحصول على التمويل اللازم وتكاليف الإشراف والرسوم والتكاليف المتوقعة في حالة التأخر في الانجاز وأيضا المصاريف والنفقات التي يتم تكبدها نتيجة إقامة المشروع، ومقارنة ذلك بالأرباح والعوائد المتوقعة منه خلال فترة زمنية محددة. تتم هذه المقارنة وفق طرق شائعة الاستخدام مثل طريقة القيمة الحالية أو طريقة التكاليف السنوية أو طريقة معدل العائد الاقتصادي على رأس المال المستثمر أو المدة التي يسترد فيها رأس المال المستثمر إلى غير ذلك من الطرق التي بموجبها تحدد الجدوى الاقتصادية للمشروع.

تعتمد الجدوى الاقتصادية على عدة عوامل نذكر منها: احتياجات السوق المحلية، توافر السيولة النقدية، إمكانية التصدير للأسواق الخارجية، معدل النمو السكاني، التطور التقني وتوجهات

السوق، توافر المواد الأساسية محليا، تشجيع الدولة للاستثمار من خلال التسهيلات والقروض وغيرها من المحفزات، استغلال الموارد الطبيعية والبيئية المتوافرة، توافر الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

3-الجدوى التنموية للمشروع الإنشائي

هي تطوير للموارد والمصادر والثروات العامة، المادية والبشرية من خلال إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتطوير واستثمار تلك الموارد بالطرق المثلى وذلك بوضع الخطط والبرامج العامة وتنسيق الجهود لتوظيف الإمكانات المتاحة في إقامة المشاريع التنموية، وعادة ما يضطلع بهذا النوع من المشاريع القطاع العام في البلد، من خلال خطط عليا وتخطيط مركزي للتنمية الشاملة أو تنمية قطاعات معينة تقوم بها الدولة وتشرف عليها كالخطط الخماسية في الجزائر على سبيل المثال.

وقد لا تكون المشاريع التنموية ذات مردود اقتصادي مباشر ومحسوس، لكنها تشكل رافدا مهما للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية وتصب في اتجاه تحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي للمجتمع على المدى المتوسط والطويل، ومن الأمثلة على تلك المشروعات، مشروعات التعليم والصحة والزراعة والبريد والمواصلات والدفاع والأمن إلى غير ذلك من مشروعات البنية التحتية.

وتعتمد الجدوى التنموية على عدة عوامل منها: حاجات المجتمع التنموية، الحاجة إلى الخدمات العامة، الحاجة إلى المرافق العامة، الزيادة السكانية، حاجة البلد الدفاعية والأمنية، الحاجة إلى التدريب والتأهيل، زيادة مصادر الدخل، تطوير وتوسعة منشآت قائمة أو استبدالها، حماية البيئة.

المحور الثالث: واقع دراسات جدوى المشاريع الإنشائية في الجزائر

لقد ارتبطت عملية دراسة المشاريع في الجزائر بالمراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، وهنا يمكن التمييز بين مرحلة الاقتصاد الموجه والتي امتدت إلى غاية نهاية ثمانينات القرن الماضي، ثم مرحلة اقتصاد السوق منذ تسعينات القرن الماضي إلى غاية يومنا هذا.

أولا: مرحلة الاقتصاد الموجه:

أسندت مهام دراسة وتقيم المشاريع آنذاك إلى مجموعة من الهياكل التخطيطية والمتمثلة في:[14]

1- المجلس الوطني للتخطيط: أنشئ سنة 1962 وكانت أمانته تابعة لرئاسة مجلس الثورة، والتي كانت تقوم بمهامها مديرية الدراسات والتخطيط ثم حول لوزارة الاقتصاد سنة 1963، ثم إلى رئاسة الجمهورية سنة 1964، وأخيرا إلى وزارة المالية سنة 1965 وبقي كذلك حتى سنة 1970.

2- كتابة الدولة للتخطيط: نظرا لتزايد عدد المشاريع تم تحويل مديرية الدراسات والتخطيط إلى كتابة الدولة للتخطيط سنة 1970 وكانت مهامها تتمثل في توزيع المخصصات المالية والبشرية على المشاريع، وتنفيذ ومتابعة الخطط الإنمائية.

3- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية: لنظرا للنقائص والصعوبات الملاحظة في مجال تقييم وتنفيذ المشروعات، وخاصة في مجال المتابعة والانجاز، تم تحويل كتابة الدولة للتخطيط إلى وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية بدءا من سنة 1979.

4- المجلس الوطني للتخطيط: في سنة 1987 أعيد النظر مرة أخرى في نظام الهيئة المركزية للتخطيط، وبذلك عوضت وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية بالمجلس الوطني للتخطيط.

ثانيا: مرحلة انتقال الجزائر إلى نمط اقتصاد السوق

أصبح هناك دورا بارزا للقطاع الخاص في هذه المرحلة، مما حتم اعتماد آليات أخرى لتشجيع الاستثمار من خلال سلسلة من القوانين والمتمثلة خاصة في قانون الاستثمارات 12/93 والأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي انبثقت منه مجموعة من الهيئات المسئولة على رقابة ومتابع المشاريع مثل: المجلس الوطني للاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، لجنة ترقية وتطوير الاستثمارات.

1- تقييم المشاريع الإنشائية في الجزائر

سنحاول تقييم بعض أهم المشاريع الكبرى التي شهدتها الجزائر بعد استقلالها إلى غاية 2010 من حيث تكاليف وزمن انجازها. وفي المقابل نقوم بمقارنتها مع ما تم التخطيط له أثناء القيام بدراسات الجدوى وعليه يمكن التعرف على أهم النقائص التي تعاني منها دراسات الجدوى في الجزائر

أ- مشروع طريق السيار شرق – غرب

قدرت الميزانية المخصصة لإنجاز المشروع بحوالي 805 مليار دينار جزائري (11.1 مليار دولار)، و يرى بعض المهندسين والمتابعين بأن تكلفة المشروع كبيرة جدا مقارنة بالمغرب التي تشبه الجزائر في طبيعة تضاريسها، حيث بلغ معدل تكلفة انجاز الكيلومتر الواحد حوالي 870 ملين دينار جزائري (8.15 مليون أورو) في حين لم يتجاوز هذا المعدل مبلغ 7.01 مليون أورو في

المغرب[15].ونظرا لعدم وجود معلومات دقيقة من جميع الهيئات إلا أن التكلفة الحقيقة تجاوزت بكثير الميزانية المقدرة ، بالإضافة الى ذلك ظهور تكاليف الترميم وإعادة الإصلاح والتأهيل في بعض أجزاء الطريق وذلك في وقت مبكر مما يدل على تدني جودة انجاز هذا المشروع. ويرى بعض الخبراء بان التكلفة النهائية للمشروع لن تقل عن 30 مليار دولار. في حين قدرت مدة انجاز المشروع ب 40 شهرا، وكان انطلاقه الرسمي يوم 14 مارس 2007، إلا أن الآجال التعاقدية للمشروع انتهت رسميا يوم 17 جانفي 2010. ويبرر مسؤولي قطاع الأشغال العمومية هذا التأخر الكبير بالصعوبات الجيولوجية على مستوى المقطع الشرقي[16].إلا انه حسب المقاربة المنهجية لإدارة المشاريع الإنشائية فمن أهم أسباب تأخر هذا المشروع تعود بالدرجة الأولى إلى طريقة إدارة المؤسسات الأجنبية وتماطلها وتحايلها وعدم التزامها بما تنص عليه العقود، بالإضافة إلى ذلك تشترك معها الأطراف الأخرى مثل الجهات الاستشارية والجهات الرقابية والجهة المالكة للمشروع.

ب- مترو الجزائر

قدرت تكلفة إنجاز مترو الجزائر المخصصة للشطر الأول بطول 9.5 كلم الرابط بين البريد المركزي وحي البدر بحوالي 77 مليار دينار إضافة إلى 47 مليار دينار للتجهيزات، حيث طرح الخبراء عدة تساؤلات عن الجدوى الاقتصادية للمشروع في ظل التكاليف الكبيرة مقارنة مع الوضع الاجتماعي للبلاد.[17]**و**تعود فكرة المشرع إلى السبعينات حيث تم الشروع في إنجازه رسميا في 1982 وتم تدشينه رسميا في 31 أكتوبر 2011، ووضع في الخدمة العمومية يوم 1 نوفمبر 2011. ويبرر مسؤولي قطاع النقل هذا التأخر الكبير إلى الصعوبات المالية والأمنية في التسعينات هذا من جهة. ومن جهة أخرى نقص الخبرة لدى المؤسستين الوطنيتين كوسيدار وسيدار في هذا المجال، بالإضافة إلى التضاريس الصعبة التي تميز الجزائر العاصمة.

2- صعوبات ونقائص دراسات الجدوى في الجزائر

إن ضعف جهاز التخطيط الذي ما لبث أن حول إلى المجلس الوطني للتخطيط فقد الكثير من صلاحياته بحجة الانتقال إلى اقتصاد السوق نظرا لافتقار قراراته للدعم القانوني والسياسي، خاصة أمام ضعف بعض الوزارات التي تتمتع بنفوذ كبير، والتي تدعمها شركات قوية تؤثر على مستوى القرار وتحظى بغالبية الاستثمارات على حساب قطاعات أخرى، مما أثر في نهاية المطاف

على أسلوب اتخاذ القرارات والآثار السلبية المترتبة عنها. أضف إلى هذه العوامل السلبية التي أثرت على القرارات الاستثمارية عاملا أخر لا يقل تأثيرا وهو التأخر الكبير في آجال انجاز المشروعات، حيث لوحظ أن الكثير من المشاريع تستغرق فترة أطول من المقرر لإتمام انجازها، مما تسبب في تبديد موارد الدولة. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى افتقار هذه المشاريع لدراسات الجدوى أو نقص التجربة في إعداد مثل هذه الدراسات التي تعد من أساسيات النجاح، حيث يؤدي انعدام هذه الدراسات إلى سوء اتخاذ القرار الاستثماري، وقد عانت اغلب هذه المشاريع من ارتفاع غير حقيقي للتكاليف وهي مشاكل مفتعلة تعود لاستغلال مكاتب الدراسات الأجنبية التي أوكلت إليها مهمة انجاز هذه المشاريع نظرا لانعدام الخبرة المحلية، فضلا عن تعدد وبطء الإجراءات الإدارية، وعدم تسيير الميزانيات المحددة في الآجال المقررة، والذي أدى إلى طول فترة انجاز المشاريع وارتفاع التكاليف عما كان مقررا.[18]

إن المتتبع لأسلوب تقييم المشاريع الوطنية يصطدم بحقيقة كبيرة مفادها أنه لا يوجد منهج وطني واضح لتقييم المشاريع الاستثمارية بدءا بدراسات الجدوى المختلفة والتي تتناول الفكرة المبدئية للمشروع مرورا بالدراسات القانونية، التنظيمية، الفنية، التسويقية، المالية، التمويلية والاقتصادية. وهذا انعكس على سوء اتخاذ القرارات الخاصة بالمشاريع؛ وهو ما أدى إلى الاختلالات الهيكلية الواضحة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع المنفذة، فكثيرا ما كانت قرارات إنشاء بعض المشاريع تتخذ بطرق ارتجالية غير مدروسة، وغالبا ما تقوم بها جهات غير متخصصة لأوضاع ظرفية، وقد تفرض أحيانا مشاريع معينة من طرف الهيئات المقدمة للمساعدات وبالتالي تقبل رغم أثارها السلبية.

وبسبب غياب وتخلف بيئة المعلومات، وهو ما تعاني منه غالبية البلدان النامية وقلة البدائل التكنولوجية المتاحة وقلة الخبرات المؤهلة لمثل هذه الدراسات. فضلا عن ضعف التكامل والتنسيق بين طبيعة المشاريع المنفذة وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كل ذلك ساهم في تحجيم دور جهاز التخطيط في مجال الضبط والرقابة في إعداد المشاريع.[19] ويضاف إلى ذلك عدم ملائمة الأساليب المستوردة في التقييم المالي للمشاريع دون الاهتمام بالمجال الاجتماعي، وعدم ملائمتها لأهداف التنمية، حيث تميزت المشاريع المنفذة بالتنافر وعدم التكامل مما اخل بالتوازن الاقتصادي

داخل البلد في بعض الاحيان. زيادة على أن اختيار المشاريع كثيرا ما كان يخضع للتوجهات السياسية وليس للمنطق الاقتصادي مما جعلها بعيدة عن إحداث النمو الاقتصادي المطلوب.

ومن هذا المنطلق فإن التقييم السليم للمشروعات وفقا لمجموعة من المعايير التي تعكس أهداف وأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووفقا للخطط الموضوعة من شانه أن يقلل من حدة بعض المخاطر، ويزيد من فعالية هذه المشاريع في علاج الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني.[20]

وإجمالا يمكن تلخيص أهم الصعوبات التي واجهت المشاريع الإنشائية في الجزائر فيما يلي:

– نقص الاهتمام بدراسات الجدوى، فبعض المشاريع الإنشائية قد تتطلب فترة زمنية كبيرة في الدراسات تتجاوز السنوات حتى يسهل فيما بعد إنجازها بأقل المخاطر؛

– الاعتماد على استيراد بعض المواد الأولية والتي قد يتأخر وصولها او ترتفع أسعارها في السوق الدولية مما يرفع تكاليف الانجاز؛

– التأخر في انجاز بعض المشاريع بسبب نقص الرقابة وسوء الإدارة مما يضاعف من تكاليف الانجاز؛

– نقص عدد مؤسسات الانجاز الوطنية الكبيرة مما يحتم على الدولة اللجوء إلى مؤسسات الانجاز الأجنبية كما هو الحال في قطاع السكن، حيث لجأت الجزائر إلى مؤسسات من دول مختلفة كالصين وتركيا لزيادة وتيرة الانجاز؛

– الفساد المالي والإداري الذي ساهم في انتشار الرشوة والمحسوبية والاختلاس مما ساهم في ارتفاع تكاليف انجاز المشاريع وطول مدتها ونقص جودتها وأبرز مثال على ذلك الطريق السيار شرق–غرب الذي استهلك ملايير من الدولارات الإضافية ومع ذلك تأخر انجازه ولم ينجز بمواصفات الجودة المطلوبة.

الخاتمة

تشكل المشاريع الإنشائية حجر الزاوية في تنشيط الاقتصاد الوطني بحكم أن زيادة الاستثمار في هذا المجال يساهم في تنشيط الكثير من القطاعات الأخرى المرتبطة به بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

فالمشروع الإنشائي يسمح بتنشيط صناعة مواد البناء وصناعة الخشب والزجاج والكهرباء وكذلك قطاع النقل وغيرها. وهذا يعني فتح فرص عمل جديدة ومستدامة لفئات اجتماعية من مختلف التخصصات.

كما أن المشاريع الإنشائية تتميز بكون عوائدها لا تقتصر على المدى القصير والمتوسط بل يمكن أن تستفيد منها أجيال متعاقبة وتتوارثها على مدى عقود، كونها مشاريع معمرة كالسدود والطرق والجسور والمباني والمطارات، وخاصة إذا توفرت على الصيانة اللازمة. وهي أيضا تتميز بارتفاع تكاليف إنجازها وهو ما يجعلها تنطوي على كثير من المخاطر.

تشكل دراسات جدوى المشروعات الإنشائية القاعدة الأساسية للمراحل المتتالية للمشروع فنجاح هذا الأخير يعتمد إلى حد كبير على دقة هذه الدراسات، ولذلك يجب أن تولي إدارة المشروع اهتماما بالغا لهذه الدراسات إذا أرادت أن تحقق الهدف الذي تصبوا إليه وهو إنجاز المشروع في حدود التكلفة المخططة والوقت المحدد ومواصفات الجودة المطلوبة.

وقد تختلف دراسة الجدوى المطلوبة باختلاف الهدف الذي يحدده المالك أو صاحب العمل من المشروع فإذا كان المشروع تابعا للقطاع الخاص فالغالب أن الجدوى الاقتصادية هي المحفز لفكرة المشروع، أما إذا كان المشروع يتبع القطاع العام فقد تكون الجدوى اقتصادية وقد تكون تنموية بحسب طبيعة المشروع وما يراد منه تحقيقه.

وكحوصلة لهذا البحث فإنه يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي من شانها أن تساهم في توجيه الاهتمام بدراسات جدوى المشاريع الإنشائية في الجزائر:

- فتح تخصصات وإنشاء معاهد خاصة بإدارة المشاريع الإنشائية في الجزائر بما يمكن من تكوين إطارات محلية وطنية في هذا المجال؛
- ضرورة نشر وزيادة الوعيب أهمية دراسات الجدوى في تحسين وتطوير الاقتصاد الجزائري؛
- تشجيع المؤسسات الوطنية سواء تلك التابعة للقطاع الخاص أو العام الوطني لإنجاز مشاريع إنشائية في بعض القطاعات مثل السكن بالشراكة مع مؤسسات أجنبية، للاستفادة منها في مجال دراسات الجدوى وكذلك نقل الخبرات في مجال التكنولوجيا وأساليب إدارة المشاريع؛
- محاربة ظاهرة الفساد المالي والإداري من خلال القوانين المتعلقة بمحاربة الفساد، وهذا لن تكون له الفعالية المطلوبة ما لم تتوفر العدالة المستقلة.

- إعادة النظر وتأهيل الدور الرقابي لمتابعة المشاريع عن طريق تكوين هيئة رقابية مستقلة لها كامل السلطة والمسؤولية.

التهميش

[1]. PMBOK**, A guide to the project management body of knowledge,** 4th edition,) New York: Project Management Institute, 2008), P9.
[2]. AFITEP, **Dictionnaire de management de projet: plus de 1400 termes français définis et analyses avec leur équivalent en anglais**, (Paris : Afnor, 2010), P211.

[3]. إبراهيم عبد الرشيد نصير، **إدارة مشروعات التشييد**، دار النشر للجامعات، مصر، 2006، ص 15.

[4]. جابر يوسف محمد يوسف، **تقييم استخدام منهجية إدارة المشاريع الإنشائية بالمملكة العربية السعودية**، رسالة دكتوراه منشورة، الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2012، ص 84.

[5]. عبد الستار محمد العلي، **إدارة المشروعات العامة**، الطبعة الأولى، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،2009)، ص 139

[6]. بسام السمان، "الخط الفاصل بين نجاح المشروع وفشله **مجلة الاقتصادية**"، العدد 5001، الرياض، السعودية، (21 جوان 2007).

[7]. خليل محمد خليل عطية، **دراسات الجدوى ألاقتصادية** ط1، (القاهرة: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث،2008)، ص05

[8]. عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003)، ص 27، 28

[9]. بن حسان حكيم، دراسة **الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة مؤسسة G.M.D. LABELLE لصناعة الفرينة والسميد**، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2005- 2006)، ص 05.

[10]. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص29

[11]. حمدي عبد الفطيم، **دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية ومشروعات اليوت (B.O.T)**، (2001)، ص 23-24.

[12]. بن حسان حكيم، مرجع سابق، ص 92.

[13]. صالح بن ظاهر العشيش، **إدارة تصميم المشروعات الهندسية**، الطبعة الثانية، (الرياض، السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2012)، ص13. -14-15.

[14]. بريش السعيد، بشكر الهام، بن علي سمية، "**نماذج تقييم البدائل الاستثمارية بين النظرية والتطبيق** "، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، (14، 15افريل2009)، ص ص19-20.

[15]. l'actualité économique en méditerranée, "L'autoroute Est-Ouest, un projet immense mais controversé en Algérie ": www.econostrum.info/L-autoroute-Est-Ouest-un-projet-immense-mais-controverse-en-Algerie_a2433.html, visité le 1003//2014.

[16]. باشوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية** رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص132.

[17]. باشوش حميد، مرجع سابق، ص .93.

[18]. زهية حوري، "**تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الاثار**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، (2007)، ص451

[19]. Brahmi , Abdelhamid **L'Economie AlgérienneL'Economie** et Défis, enjeux, (Alger, Dahleb, 1991), P230 :

[20]. زهية حوري، مرجع سبق ذكره، ص.450.